AL-SABAH
الصباح
الاقتصادية

No. 4634 | الأحد | 12 محرم 1445 هـ | 30 يوليو 2023 م | السنة السادسة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

التقرير حذر من القراءة الخاطئة لوجود فائض في الحساب الختامي للسنة المالية المنصرمة

«الشال»: استدامة المالية العامة الهدف الأساسي في برنامج الحكومة الحالية

من دون هذه الاستدامة لا وظائف ولا خدمات تعليم وصحة مناسبان ولا مستوى معيشة لائق ولو بالحد الأدنى

ما يحدث على أرض الواقع من تنافس على شراء الولاء والود مسار صادم ومعاكس لهدف استدامة المالية العامة

حصر مفهوم المواطنة بالمكاسب من دون الواجبات هو أقرب إلى توزيع أسهم في شركة مناخية منه إلى انتماء أو مواطنة

حذر تقرير «الشال» المالي والاقتصادي لهذا الأسبوع، من القراءة الخاطئة، لوجود فائض في الحساب الختامي للسنة المالية المنصرمة، ومن ثم ترتيب نتائج على ذلك لا تخدم الأوضاع الاقتصادية في البلاد، لافتا إلى أن استدامة المالية العامة هي الهدف الأساسي في برنامج الحكومة الحالية.

كما تناول التقرير موضوعات وملفات أخرى، من بينها: أسعار الفائدة وسعر الخصم: تقرير صندوق النقد الدولي حول أداء الاقتصاد العالمي، ونتائج بنك بوبيان - النصف الأول 2023، والأداء الأسبوعي لبورصة الكويت.

وفي ما يلي تفاصيل ما أورده التقرير..

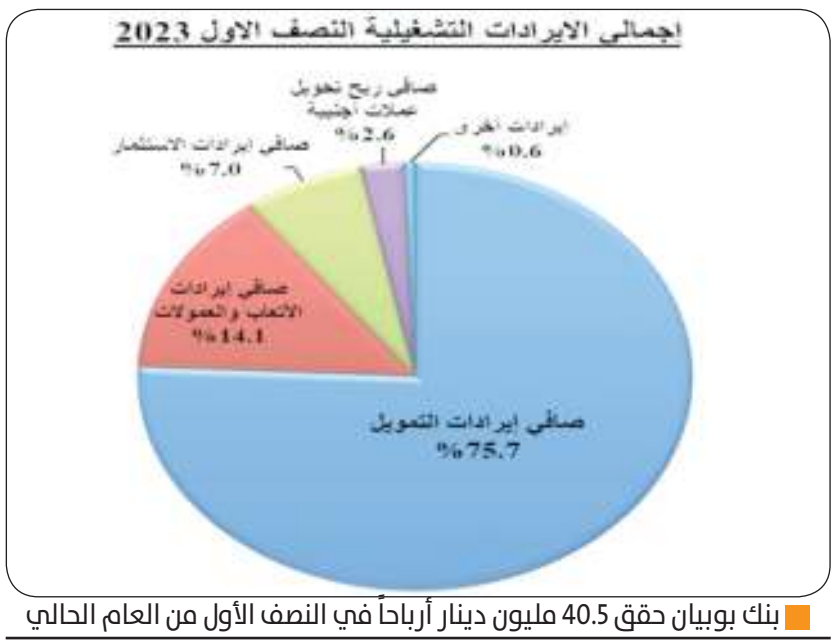

بنك بوبيان حقق 40.5 مليون دينار أرباحاً في النصف الأول من العام الحالي

جدول مؤشر الشال لـ 30 شركة مدرجة في البورصة

مجلس إدارة بنك الكويت المركزي اتخذ قراراً صحيحاً برفع سعر الخصم على الدينار بـ 0.25 % وإلى مستوى 4.25 %

الاقتصاد الأمريكي لا يزال يحقق معدلات نمو أعلى من المتوقع، وقد يبلغ معدل نموه للربع الثاني نحو 1.8 %

تقرير صندوق النقد الدولي الأخير لا يتوقع تغييراً كبيراً في أداء الاقتصاد العالمي لعامي 2023 و2024 عن أداء العام الماضي البالغ 3.5 %

بنك بوبيان حقق في النصف الأول أرباحاً بلغت 40.5 مليون دينار بارتفاع مقداره 9.5 ملايين ونسبته 30.6 % مقارنة بـ 2022

أسعار الفائدة وسعر الخصم

قرر مجلس إدارة بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي يوم الأربعاء الفائت الموافق 26/07/2023 رفع سعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي بـ 0.25 % لتصبح 5.25 % - 5.50 % مع تحذير بأن هناك احتمالا كبيرا لزيادة مماثلة في شهر سبتمبر أو نوفمبر القادمين. مبرراته في رفعها هو أن الاقتصاد الأمريكي لا يزال يحقق معدلات نمو أعلى من المتوقع، وقد يبلغ معدل نموه للربع الثاني نحو 1.8 %، ولا زال سوق العمل قوي، ولا يزال الاستهلاك الخاص وهو محرك نمو الاقتصاد الأمريكي في توسع رغم ارتفاع تكاليف التمويل. تلك العوامل لا تزال تمثل خطراً لعودة معدلات التضخم إلى الارتفاع رغم هبوط أسعار المستهلك بعد استبعاد مكونات الوقود والأغذية ذات الأسعار عالية التذبذب، وهبوطها إلى 3 % في شهر يونيو الفائت، من قمة بلغت 9.1 % بداية الأزمة.

وتقديرنا بأن الفيدرالي الأمريكي بات أكثر ثقة بتحقيق هبوط آمن للاقتصاد، فرفع أسعار الفائدة 11 مرة في 16 شهراً هبط بمعدلات نمو الاقتصاد، ولكنه هبوط أدنى من المتوقع، وفي الوقت نفسه استطاع وبوقت قصير السيطرة على مستويات التضخم وإن ظلت قليلاً أعلى من مستهدفه البالغ 2 %. يدعم هذه الخلاصة تقديرات النمو للاقتصاد العالمي التي أصدرها صندوق النقد الدولي يوم الثلاثاء الفائت، وتقرير شهر يونيو الفائت لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - OECD - والذي أكد استمرار النمو الموجب واستمرار انحسار معدلات التضخم. ولا زال هناك عامل مخاطرة كبير في الجانب الجيوسياسي، فبعد نحو 17 شهراً على اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية والتي كان مقدراً استمرارها لبضعة أسابيع على أبعد تقدير، لا أحد بات يعرف متى تتوقف، وهناك احتمال لتوسعها.

في الكويت، اتخذ مجلس إدارة بنك الكويت المركزي قراراً صحيحاً برفع سعر الخصم على الدينار الكويتي بـ 0.25 % وإلى مستوى 4.25 %، ذلك يبقي الهامش ثابتاً لصالح الدولار الأمريكي ما بين 1.00 % - 1.25 % وإن لا يزال هامشاً واسعاً.

الحساب الختامي للسنة المالية 2022/2023

بعد 8 سنوات أخرها السنة المالية 2021/2022 حقق فيها الحساب الختامي عجزاً متراكماً بنحو 41.841 مليار دينار كويتي، حقق الحساب الختامي للسنة المالية 2022/2023 فائضاً بنحو 6.368 مليارات دينار كويتي، وهو قريب من العجز المتوقع لمشروع الموازنة للسنة المالية الحالية 2023/2024 البالغ 6.826 مليارات دينار كويتي قبل احتساب أرباح الجهات المستقلة المتوقعة، ونحو 5.053 مليارات دينار كويتي بعد احتساب أرباح الجهات المستقلة المتوقعة. تحقق الفائض الاستثنائي ليس ناتج عن ترشيد النفقات العامة، ولا عن تحقيق إيرادات غير نفطية أعلى، وإنما تحقق نتيجة حدث استثنائي ما لبث أن تم احتواء معظم أثره وعاد بأسعار النفط - خام برنت - من 108.4 دولار أمريكي في نهاية شهر إبريل 2022 إلى 81.3 دولار أمريكي في نهاية شهر إبريل 2023، وعاد بأسعار برميل النفط الكويتي من معدل 97.1 دولار أمريكي للبرميل للسنة المالية 2022/2023، إلى معدل 79.8 دولار أمريكي للبرميل للربع الأول من السنة المالية الحالية (أبريل 2023- يونيو 2023) ، أي فقد نحو 17.8- % من مستواه.

التقدم الوحيد الذي تحقق هو نشر أرقام الحساب الختامي في شهر يوليو بدلاً من شهر نوفمبر 2022 للحساب الختامي للسنة المالية 2021/2022، وقبل ما سبقه من حسابات ختامية في شهر أغسطس من كل عام، وهو أمر مقدر لوزارة المالية، ولا زلنا نعتقد بضرورة اختصار وقت نشره.

الكارثة القادمة هي في احتمال قراءة حقيقة ذلك الفائض الاستثنائي ودفع الإدارة العامة باتجاه الاستمرار في قراراتها الشعبوية، ومثالها آخر مقترحات لجنة الشئون المالية والاقتصادية في مجلس الأمة. واستدامة المالية العامة الهدف الأساسي في برنامج الحكومة الحالية، ومن دون استدامة المالية العامة لا وظائف ولا خدمات تعليم وصحة مناسبان ولا مستوى معيشة لائق ولو بالحد الأدنى، وما يحدث على أرض الواقع من تنافس على شراء الولاء والود مسار صادم ومعاكس لهدف استدامة المالية العامة.

حصر مفهوم المواطنة بالمكاسب من دون الواجبات هو أقرب إلى توزيع أسهم في شركة مناخية منه إلى انتماء أو مواطنة، ومفهوم المواطنة هو تسليم الوطن لأضعاف من أعداد البشر المواطنين ممن هم ليسوا في سن الانتخاب وهو بحال أفضل من واقعه، وما يحدث هو عكس ذلك تماماً، والأمر يحتاج بعض الولاء للوطن الدائم.

صندوق النقد الدولي - نظرة على أداء الاقتصاد العالمي

لا يتوقع تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في 25 يوليو الجاري تغييراً كبيراً في أداء الاقتصاد العالمي لعامي 2023 و2024 عن أداء عام 2022 البالغ 3.5 %، فالتغيير للأدنى كان بحدود 0.5 % للعامين، أو 3 % لكل منهما وذلك أفضل مما كان متوقعاً في السابق. ولكن، كل الهبوط جاء على حساب الاقتصادات المتقدمة التي هبط معدل النمو المتوقع لها إلى 1.5 % و1.4 % لعامي 2023 و2024 على التوالي بعد نمو بنحو 2.7 % في عام 2022، بينما ظلت توقعات النمو للاقتصادات الناشئة والنامية ثابتة للسنوات الثلاث، 4 % لكل من عامي 2022 و2023، و4.1 % لعام 2024.

ذلك في حدود المنطق، فالتضخم في أسوأ حالاته طال أوروبا وبريطانيا، الأولى بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، وبريطانيا بسبب تداعيات خروجها من الاتحاد الأوروبي إضافة إلى آثار الحرب، ولم تسلم منه الولايات المتحدة الأمريكية. ولمواجهته تبنت سياسات نقدية ومالية متشددة من تبعاتهما وربما من أهدافهما التضحية بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي من أجل كبح التضخم، وفي الجانب الإيجابي يبدو مرجحاً تحقيقها لهبوط آمن، فمعدلات التضخم تنحسر ومعدلات النمو رغم انخفاضها لا تزال موجبة.

ظاهرة ما زال الوقت مبكراً للحكم عليها وإن ظلت تستحق الإشارة إليها، هي ذلك الفارق الذي اتسع في معدلات النمو لآسيا، مقابل اقتصادات العالم المتقدمة، وتحديداً لكل من الصين ثاني أكبر اقتصادات العالم، والهند خامس أكبر اقتصادات العالم. فمعدل النمو للصين بلغ ثاني أدنى معدلاته في عام 2022 وبحدود 3 % بسبب سياسة خاطئة صلبها «صفر» تسامح مع «كوفيد19»، بعد تخليها عن تلك السياسة، ورغم ما يحدث للاقتصادات المتقدمة، متوقع لاقتصادها أن ينمو بـ 5.2 % في عام 2023، و4.5 % في عام 2024. ومقدر لاقتصاد الهند أن ينمو بنحو 4 أضعاف معدل نمو الاقتصادات المتقدمة، أو بنحو 6.1 % لعام 2023، ونحو 6.3 % في عام 2024، ذلك إن استمر، يعني تسريع لزمن تقدم الاقتصادين في ترتيب حجمهما على حساب الاقتصادات الأخرى المنافسة.

لم ينشر الصندوق بعد تفاصيل حول النمو المتوقع لكل قطر في إقليم الخليج، ودمج اقتصادات الشرق الأوسط مع وسط آسيا قد يعطي انطباع خاطئ فحدود معدلي نموهما المتوقعين لعامي 2023 و2024 نحو 2.5 % و3.2 %، وربما بتأثير سلبي من ضعف معدلات نمو إقليم الخليج. أحد المؤشرات على صحة ذلك التأثير هي توقعات النمو للاقتصاد السعودي وهو الاقتصاد الأكبر ضمن المجموعتين، أي الشرق الأوسط ووسط آسيا، وإقليم الخليج، فهما بحدود 1.9 % لعام 2023، و2.8 % في عام 2024 هبوطاً من 8.7 % في عام 2022، وكله بسبب هبوط أسعار وإنتاج النفط.

نتائج بنك بوبيان - النصف الأول 2023

أعلن بنك بوبيان نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 40.5 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 9.5 مليون دينار كويتي ونسبته 30.6 %، مقارنة بنحو 31 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2022. ويعود السبب في ارتفاع الأرباح الصافية إلى ارتفاع الإيرادات التشغيلية بالمطلق بقيمة أعلى من ارتفاع المصروفات التشغيلية، إضافة إلى انخفاض جملة المخصصات.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 6.9 مليون دينار كويتي أو بنحو 6.8 %، حين بلغ نحو 109.2 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 102.3 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2022. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الاستثمار بنحو 5.5 مليون دينار كويتي أو بنسبة 268.5 %، ليصل إلى نحو 7.6 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 2.1 مليون دينار كويتي. وارتفع أيضاً، بند صافي إيرادات الأتعاب والعمولات بنحو 3.6 مليون دينار كويتي أو بنسبة 30.2 %، وصولاً إلى 15.4 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 11.8 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2022. بينما انخفض بند صافي إيرادات التمويل بنحو 3.4 مليون دينار كويتي أو بنسبة 3.9 %، ليصل إلى نحو 82.7 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 86 مليون دينار كويتي.

ومن جهة أخرى، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية وبنحو 4 مليون دينار كويتي أو بنسبة 8.1 %، وصولاً إلى نحو 53.6 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 49.6 مليون دينار كويتي في الفترة ذاتها من عام 2022، وشمل الارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 49.1 % بعد أن كانت نحو 48.6 % خلال الفترة ذاتها من عام 2022. وانخفضت جملة المخصصات بنحو 5.4 مليون دينار كويتي أو بنحو 24.9 %، وصولاً إلى نحو 16.2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 21.6 مليون دينار كويتي. وبذلك، ارتفع هامش صافي الربح إلى نحو 37.1 % من جملة إيرادات التشغيل مقارنة بنحو 30.3 % خلال الفترة المماثلة من عام 2022.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات قد سجل ارتفاعاً بلغ قدره 143.4 مليون دينار كويتي ونسبته 1.8 %، ليصل إلى نحو 8.024 مليار دينار كويتي مقابل نحو 7.881 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2022. في حين بلغ ارتفاع إجمالي الموجودات نحو 388.1 مليون دينار كويتي وبنسبة 5.1 %، عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2022 حين بلغ 7.636 مليار دينار كويتي. وارتفع بند تمويلات إسلامية للعملاء بما قيمته 180.4 مليون دينار كويتي أي بما نسبته 3.1 %، وصولاً إلى نحو 6.094 مليار دينار كويتي (75.9 % من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 5.914 مليار دينار كويتي (75 % من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2022، وارتفع بنحو 6.0 % أي نحو 344.8 مليون دينار كويتي مقارنة بالفترة نفسها من عام 2022 حين بلغ نحو 5.749 مليار دينار كويتي (75.3 % من إجمالي الموجودات). وارتفع أيضاً، بند ودائع لدى بنك الكويت المركزي بما قيمته 157.3 مليون دينار كويتي أو بنسبة 63.5 %، ليصل إلى 405.1 مليون دينار كويتي (5.0 % من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 247.8 مليون دينار كويتي (3.1 % من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2022، وارتفع بنحو 76.2 مليون دينار كويتي أي نحو 23.2 % مقارنة بنحو 328.9 مليون دينار كويتي (4.3 % من إجمالي الموجودات) للفترة ذاتها من العام السابق.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 131.3 مليون دينار كويتي ونسبته 1.9 %، لتصل إلى نحو 7.032 مليار دينار كويتي بعد أن كانت 6.901 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2022. وعند المقارنة مع إجمالي المطلوبات في الفترة نفسها من العام السابق، سنجد ارتفاعاً بنحو 355.4 مليون دينار كويتي أو بنسبة 5.3 % حين بلغت آنذاك نحو 6.677 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 87.6 % مقارنة بنحو 87.4 %.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن جميع مؤشرات ربحية البنك قد سجلت ارتفاعاً مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2022. إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) إلى نحو 21.0 % مقارنة بنحو 17.9 %. وحقق العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) ارتفاعاً أيضاً، حين بلغ نحو 10.2 % بعد أن كان عند 9.9 %. وارتفع مؤشر العائد على معدل أصول البنك (ROA) إلى نحو 1.0 % مقابل 0.8 %. وارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 9.65 فلس مقابل نحو 7.96 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ الربحية (P/E) نحو 33.2 ضعف مقارنة مع 48.6 ضعف (أي تحسن)، نتيجة انخفاض سعر السهم بنسبة 17.2 % مقابل ارتفاع ربحية السهم وبنسبة 21.2 % مقارنة مع 30 يونيو 2022. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 3.1 مرة مقارنة بنحو 3.7 مرة.